



الاستثمار الزراعي وأثره على الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي الليبي

د. سليمة المهدي عبد القادر*¹ د. حسنية عبد الله محمد

جامعة عمر المختار كلية الزراعة قسم الاقتصاد الزراعي



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.16>

تاريخ الاستلام: 2024/12/19 : تاريخ القبول: 2025/02/11 : تاريخ النشر: 2025/03/02

المستخلص:

يلعب القطاع الزراعي دور حيوي في الاقتصاد القومي، حيث يمثل أحد الركائز الأساسية التي لها دوراً مهماً في الاقتصاد الليبي وذلك من خلال الدور المتعاظم للاستثمار الزراعي في التنمية الزراعية والتي من خلالها تؤدي الى زيادة الدخل القومي، تكمن مشكلة الدراسة في أن الاستثمارات الزراعية في ليبيا مازالت منخفضة بالنسبة لما تحتاجه خطط التنمية الزراعية حيث بلغت أجمالي الاستثمارات حوالي 54.8 مليار دينار خلال الفترة 2000-2020. وكان نصيب الاستثمارات الزراعية منها حوالي 6 مليار دينار تمثل حوالي 11.1 % من إجمالي الاستثمارات في نفس الفترة مما أثر على أداء القطاع الزراعي وكفاءته. وهدفت الدراسة بشكل أساسي معرفة تأثير الإستثمار الزراعي على الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي الليبي بهدف تنمية هذا القطاع ودراسة أهم معايير الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي الليبي، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه يمكن قياس كفاءة الاستثمار الزراعي من خلال بعض المعايير الاقتصادية، وهي معدل الاستثمار الزراعي حيث بلغ أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على وجود كفاءة في الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة، والعائد على الاستثمار حيث بينت الدراسة أن قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار في قطاع الزراعة كانت أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي .

وأما عن ومدى مساهمة قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المستوى القومي وفقاً لاستثمارات هذا القطاع حيث اتضح أن القطاع الزراعي قد تحصل على استثمارات تجاوزت قيمة الناتج المحلي المتولدة منه مما يعني عدم وجود كفاء في الاستثمار وفقاً لهذا المعيار، اذا بلغ معامل التوطن حده الأدنى حوالي 10.7 عام 2002 وحده الأقصى

¹ ورقة من رسالة دكتوراة بعنوان (تأثير الاستثمار الزراعي على الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي الليبي، رسالة

دكتوراة ، جامعة الاسكندرية ، 2018 . مصر



حوالي 32.4 عام 2020. بمتوسط 18.22 خلال فترة الدراسة ، كما بلغ متوسط معامل التكتيف الراسمالي في قطاع الزراعة حوالي 4.14 وهذا يعني أن قطاع الزراعة يحتاج الى استثمارات أكبر لتوليد فرص عمل وتشجيع العمل الزراعي. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على زيادة مقدرات الاستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الزراعي وزيادة الاستثمارات الزراعية بالقدر والكفاءة بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية الزراعية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الزراعي - التنمية الزراعية _ الكفاءة الاقتصادية

Abstract

The agricultural sector plays a vital role in the national economy, as it represents one of the main pillars that have an important role in the Libyan economy through the growing role of agricultural investment in agricultural development, through which it leads to an increase in national income, the issue of the study lies in the fact that agricultural investments in Libya are still low in relation to what the agricultural development plans need, as the total investments amounted to about 54.8 billion dinars during the period 2000-2020. The share of agricultural investments was about 6 billion dinars, representing about 11.1% of the total investments in the same period, which affected the performance and efficiency of the agricultural sector. The study mainly aimed to know the impact of agricultural investment on economic performance in the Libyan agricultural sector with the aim of developing this sector and studying the most important criteria of economic efficiency in the Libyan agricultural sector, as the study reached a number of results, the most important of which is that the efficiency of agricultural investment can be measured through some economic criteria, namely the agricultural investment rate, where it reached less than the correct one, which indicates the existence of inefficiency in the investment directed to the agricultural sector during the study period, and the return on investment where the study showed that the value of the output generated from one unit of investment in the agricultural sector was greater than one. As for the extent of the contribution of the agricultural sector to the generation of GDP at the national level according to the investments of this sector, it turned out that the agricultural sector received investments that exceeded the value of the GDP generated from it, which means that there is no efficiency in investment according to this criterion, if the endogeneity coefficient reached its minimum limit of about 10.7 in 2002 and its maximum unit. The maximum unit is about 32.4 in 2020. With an average of 18.22 during the study period, the average capital intensification coefficient in the agriculture sector reached about 4.14, which means that the agriculture sector needs greater investments to generate job opportunities and encourage agricultural work. The study recommended a set of recommendations, the most important of which is to work on increasing the capabilities of agricultural investments directed to the agricultural sector and increasing agricultural investments in an amount and efficiency commensurate with achieving agricultural development goals.

Keywords : Agricultural investment, Agricultural development , Economic efficiency.



مقدمة:

لحاجة الاقتصاد الليبي لزيادة معدلات نمو الاستثمار والتي تعتبر من أولويات أهداف التنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن تحقيق التنمية بدون توافر قدر مناسب من الاستثمارات أي زيادة الأنشطة الاستثمارية وإضافة مشروعات جديدة وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي ينعكس على زيادة الادخار والذي يؤدي إلى استثمارات جديدة والذي يعني زيادة معدل الأداء الاقتصادي ولكي تحقق الاستثمارات الزيادة المطلوبة في الدخل القومي لابد أن تكون مبنية على استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية من خلال التشغيل الأمثل لكافة عناصر الإنتاج.

الدراسات السابقة :

في دراسة عبد القوي و بسيوني (1) 2013 والتي إستهدفت قياس أثر بعض مؤشرات التنمية على القطاع الزراعي الليبي والتقدير القياسي لعلاقة الناتج المحلي الزراعي ببعض مؤشرات التنمية خلصت الدراسة الى ان معامل الاستثمار الزراعي كان اكبر من الواحد الصحيح مما يدل على عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي وذلك لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي ، كما اوضحت الدراسة ان سياسة الخطة التنموية خلال فترة الدراسة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الزراعية في ليبيا ذات تاثير ايجابي وذلك على معامل الاستثمار الزراعي ومعامل انتاجية الاستثمار الزراعي ومعامل انتاجية العامل في حين بين ان لها تاثير سلبي على كل من معامل التوظيف الزراعي ومعامل التكثيف الزراعي ومعامل التوطن الزراعي.

في دراسة خليفة (2019) (2) لبعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي هدفت لمعرفة أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الزراعي في ليبيا وذلك بقياس بعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي ومنها معدل الاستثمار ، العائد على الاستثمار ، مضاعف الاستثمار ، ومعامل التكثيف خلال الفترة. (1990-2011) وقد بينت النتائج كفاءة الاستثمار الزراعي وذلك من خلال قيم بعض مقاييسه حيث بلغ متوسط معدل الاستثمار، والعائد على الاستثمار، ومضاعف الاستثمار، على

(1) عبد الكريم السيد عبد القوي ، جابر أحمد بسيوني ، التنمية الزراعية وعلاقتها بالناتج المحلي الزراعي في ليبيا ، مجلة البحوث الزراعية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثاني ، كفر الشيخ ، يونيو 2013.

(1) ربيعة خالد خليفة ، دراسة اقتصادية لبعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2011-1990 . مجلة البحوث الأكاديمية ، مجلد 13 (2019) . ليبيا .



التوالي نحو 0.15، 19.3، 6.5 ومعامل التكتيف بلغ 1.63 وبما أن معدل الاستثمار أقل من واحد صحيح وباقي المقاييس اكبر من الواحد الصحيح دلالة على كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي. أما معامل التوطن والبالغ متوسطه نحو (1.7) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهو دليل على أن هذا القطاع تجاوزت استثماراته قيمة الناتج المحلي لذلك القطاع وهذا يعكس عدم وجود كفاءة في الاستثمارات الكلية وبذلك عدم كفاءة الاستثمار الزراعي وعدم تحقيق التنمية بالقدر المطلوب، و من أهم توصيات العمل على إزالة المعوقات والمشاكل التي تحد من أهمية الاستثمار الزراعي في ليبيا، وتنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل استراتيجية تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط وما يصاحبه من تقلبات في الأسعار.

أوضحت دراسة (أحميدة 2021) (1) لدراسة كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا حيث ستهدف الدراسة التعرف على دور الاستثمارات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي الليبي من خلال قياس كفاءته وتقدير علاقته بالناتج الزراعي الليبي وكذلك مقارنته بمستوى الاستثمار الزراعي المستهدف الوصول إليه.. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنه من خلال قياس كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000-2015 تبين أن كل من معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي، معامل التكتيف، قد بلغ نحو 0.10، 7.12، 2.06، 1.77، خلال متوسط فترة الدراسة على الترتيب مما يشير إلى كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا. وبلغ المتوسط السنوي لمعامل التوطن 2.92 خلال فترة الدراسة، ومنه يتبين أن معامل التوطن كان أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا. توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها للعمل على زيادة مقدرات الاستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الزراعي حتى يتمكن من تحقيق أعلى كفاءة ممكن وذلك من خلال إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة إستغلال الأمثل وزيادة الاستثمارات الزراعية بالقدر والكفاءة بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية الزراعية في القطاع الزراعي الليبي مع المحافظة على توزيع تلك الاستثمارات على المجالات المختلفة في المجال الزراعي لتحقيق النمو المتوازن لتلك المجالات وعدم تركيزها في أنشطة معينة .

مشكلة الدراسة

حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن الاستثمارات الزراعية في ليبيا مازالت منخفضة بالنسبة لما تحتاجه خطط التنمية الزراعية حيث بلغت إجمالي الاستثمارات حوالي 54751.35 مليون خلال الفترة

(2) زهرة صالح أحميدة ، دراسة كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000-2015 ، العدد 8 ، مجلة البيان العلمية ، يناير 2021 ، سرت .



2000-2020. وكان نصيب الاستثمارات الزراعية منها حوالي 5967.8 مليون دينار تمثل حوالي 11.1 % من إجمالي الاستثمارات في نفس الفترة مما أثر على أداء القطاع الزراعي وكفاءة. وتعتبر كفاءة استخدام وتوزيع وتشجيع معدلات نمو الاستثمار الزراعي من أولويات أهداف التنمية وهذا يمثل تحدياً حقيقياً لدفع عجلة التنمية الزراعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وهذا يتطلب ضرورة تضافر عناصر الانتاج التي تعمل على النهوض بمستوى الأداء بهدف زيادة الدخل القومي .

اهداف الدراسة

حيث تهدف الدراسة بشكل أساسي لتعرف على اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي لما له من اهمية في معدل النمو الاقتصادي المحلي كما ويهدف البحث معرفة تأثير الإستثمار الزراعي على الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي الليبي بهدف تنمية هذا القطاع ودراسة أهم معايير الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي الليبي، كما تهدف الي ابراز نصيب الاستثمار الزراعي من الاستثمارات القومية . واهم معوقات الاستثمار الزراعي في ليبيا

النتائج والمناقشة ...

يعد الاقتصاد الليبي من المقتصد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط حيث تصل نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 67% وهي نسبة مرتفعة، وكما هو معروف فإن الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنوع الاقتصادي، فزيادة الاهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنوع الاقتصادي للدولة وفي الوقت نفسه تعاني انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: أهمية الزراعة في المقتصد الليبي :

تقع ليبيا في شمال القارة الافريقية بمساحة تبلغ 1.750.540 كيلو متر مربع وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حوالي 2% من إجمالي المساحة الكلية أي بحدود 3.6 ملايين من الهكتارات، أما باقي المساحة فيغلب عليها الطابع الصحراوي، وتتميز الزراعة في ليبيا أنها موسمية أي تعتمد على مياه الامطار بنسبة 81% من المساحة الكلية مقابل 19 % للزراعة المروية ومع التوسع في وسائل الري والنهوض بالتنمية الزراعية بذلك أصبحت المساحة الزراعية 26% من المساحة الكلية. وبما أن المساحات الزراعية الموسمية تعتمد عادة على كمية الامطار وتوزيعها فإن ذلك يعني أن غالبية الاراضي لا يتم إستغلالها بصورة دائمة



إنما يجري تركها في معظم فصول السنة كما يختلف إستغلالها من سنة إلى أخرى، و إتساع مساحة الاراضي الزراعية المعتمدة أساساً على الامطار مقرونة بعدم إستخدام التقنية الحديثة للحرثة وبأسلوب علمي يتناسب مع الظروف البيئية أدى ذلك إلى تحول مساحات واسعة من الاراضي الزراعية إلى أراضي ذات أنتاجية متدنية، ويتكون النشاط الزراعي الليبي من قطاعين رئيسيين هما : قطاع الإنتاج النباتي وقطاع الإنتاج الحيواني يضاف إليهما الانتاج السمكي ، وهذان القطاعان يمثلان الثقل الأهم في غذاء وكساء الإنسان وعلف الحيوان والعديد من الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية كمواد خام ، وتعد محاصيل الحبوب ذات أهمية كبيرة من النواحي الاقتصادية والغذائية والصناعية في ليبيا، حيث تحتل المرتبة الأولى من بين المحاصيل الأخرى من حيث المساحة التي تشغلها ودعدم وجود محاصيل إقتصادية أخرى منافسة لها. ويعتبر كل من القمح والشعير والذرة من محاصيل الحبوب التقليدية التي إرتبطت بحياة المزارع الليبي منذ القدم، وأنسب الأوقات لزراعة هذه المحاصيل هي الفترة الواقعة بين منتصف الخريف ونهايته ويتم حصادها في شهري مايو ويونيه في حالات الزراعة البعلية ، ولا يختلف الوضع عنه كثيراً في الزراعة المروية المحدودة . وتعد مشكلة عدم توفر المياه وقلة مصادرها من العوامل الرئيسة التي لها تأثير على النشاط الزراعي حيث تعتبر الموارد المائية أحد العناصر المحددة للتنمية الإقتصادية، وخاصة التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وهو مورد حيوي يرتكز عليه إنتاج الغذاء ويشكل أهم العناصر البيئية، كما تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الزراعية والاقتصادية بكافة جوانبها، وشهد القرن الماضي وبالأخص في العقدين الأخيرين منه نقصاً واضحاً في كميات المياه العذبة في كثير من الدول وذلك بسبب النمو السكاني والتوسع في المشاريع الزراعية والصناعية وبسبب تدهور بعض مصادر المياه نتيجة التلوث وغيرها، وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى صراعات حادة بين الدول المجاورة من أجل حيازة هذه المصادر أو الحصول على حصة أكبر من المياه، وأصبح توفير المياه العذبة يشكل بعداً إستراتيجياً هاماً لمشاريع التنمية في كل دول العالم

وتعتبر ليبيا من الدول محدودة الموارد المائية حيث أدى الاستخدام المكثف لهذه الموارد إلى ظهور مؤشرات تدهور الوضع المائي كما ونوعاً بوضوح في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنشاطات الزراعية والاقتصادية والصناعية المركزة منذ أكثر من ثلاث عقود وإزدادت حدة التدهور حتى أصبح يهدد عدد من المدن الساحلية . كما أن موقع ليبيا الجغرافي يضعها ضمن المناطق شبه الصحراوية التي تتميز بالجفاف وإنخفاض معدلات سقوط الأمطار حيث تقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط في الشمال والمناخ الصحراوي لأكثر من 90% من مساحة البلاد لذلك تتفاوت درجات الحرارة طبقاً للمكان وفصول السنة .



وتتوزع الموارد المائية في جميع دول العالم بين ثلاثة مصادر هي : مياه الأمطار والمياه السطحية من الأنهار والبحيرات العذبة ، ثم المياه الجوفية ، ولما كانت ليبيا لا تمتلك أي موارد مائية سطحية عذبة دائمة الجريان وذلك لقلة وعدم إنتظام الأمطار وطبيعة التكوين الجيولوجي ، فان مصادر الموارد المائية في ليبيا تنقسم إلي موارد مائية تقليدية وموارد مائية غير تقليدية . حيث تمثل مصادر المياه في ليبيا 95 % مياه جوفية و 2.3 % مياه سطحية و 1.4 مياه تحلية والماء المعاد إستخدامه يمثل 0.7 % (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2019) .

المساحة المزروعة وانتاجية القطاع الزراعي في ليبيا :

بلغت متوسط المساحة المزروعة في ليبيا خلال الفترة من 2000 – 2020 بحوالي 1066 ألف هكتار وهذه المساحة مقسمة على محاصيل (الحبوب ، والفاكهة ، والخضر) حيث بلغ متوسط محاصيل الحبوب حوالي 423.9 ألف هكتار ومن أهم هذه المحاصيل (القمح الشعير ، الذرة الشامية) بأهمية نسبية قدرت بنحو 39.6 % من إجمالي المساحة المزروعة كما بلغ متوسط مساحة الفاكهة حوالي 533 ألف هكتار بأهمية نسبية 58 % من إجمالي المساحة المزروعة ، و بلغ متوسط المساحة المزروعة من الخضراوات حوالي 109 ألف هكتار بأهمية نسبية 5.58 % من إجمالي المساحة المزروعة كما هو موضح بالجدول رقم (1) وشكل رقم (1) .

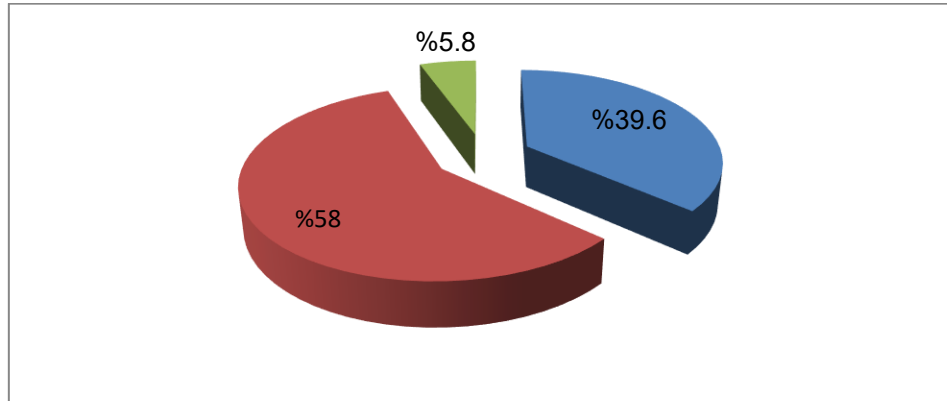
جدول رقم (1) إجمالي المساحة المزروعة لأهم المحاصيل الزراعية في ليبيا بالالف هكتار خلال الفترة 2000 / 2020

السنوات	إجمالي المساحة المزروعة	مساحة الحبوب	%	مساحة الفاكهة	%	مساحة الخضراوات	%
2000	1004.2	360.6	35.9	583.7	58.12	59.9	5.96
2010	1095.2	378.0	34.5	655.4	59.85	61.7	5.64
2015	1208.1	467.8	38.7	677.8	56.10	62.5	5.17
2020	956	489	51.15	215	22.49	252	26.36
المتوسط	1066	423.9	39.57	533	58.00	109	5.58

المصدر : جمعت وحسبت من : مجلس التخطيط العام ، إدارة الخطط والبرامج ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد متفرقة ، طرابلس ، ليبيا 2021 .



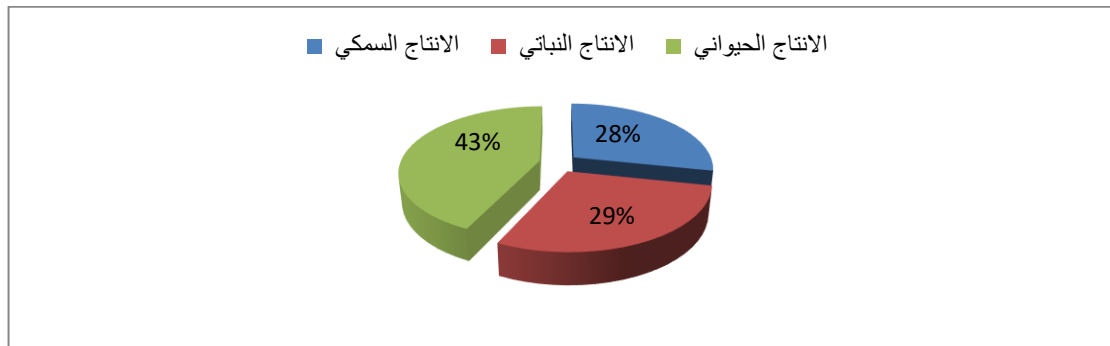
شكل رقم (1) الاهمية النسبية للمساحة المزروعة بأهم المحاصيل الزراعية في ليبيا خلال الفترة 2020/2000



ومن أهم الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الزراعي في ليبيا الانتاج الحيواني والانتاج النباتي والانتاج السمكي. حيث يمثل الانتاج الحيواني نحو 43% من إجمالي الانتاج الزراعي ويعتمد الانتاج الحيواني على إنتاج اللحوم الحمراء والتي تعتبر من أهم أنواع اللحوم للاستهلاك الفردي وذلك تبعاً للنمط الغذائي السائد في البلاد. ويعتبر الانتاج الحيواني من أهم الأنشطة التي لها تأثير على الناتج المحلي الزراعي حيث بلغ متوسط إنتاج اللحوم الحمراء 157.33 ألف طن بأهمية نسبية من إجمالي الانتاج الحيواني قدرت بنحو 50% وبلغ متوسط إنتاج اللحوم البيضاء حوالي 116.46 ألف طن بأهمية نسبية قدرت بنحو 37% خلال الفترة من 2000 إلى 2020 كما أن الانتاج السمكي يمثل نسبة 28 % من إجمالي الانتاج الحيواني شكل (2).

شكل رقم (2) الاهمية النسبية لطاقة الانتاجية للإنتاج الزراعي في ليبيا خلال الفترة

2020/2000



أما بالنسبة للإنتاج النباتي فيمثل 29 % من إجمالي الانتاج الزراعي وأهم منتجات ليبيا هي محاصيل الحبوب متمثلة في القمح والشعير والذرة الشامية وبلغ متوسط إجمالي الطاقة الانتاجية من الحبوب



حوالي 287.97 ألف طن بأهمية نسبية قدرت بنحو 17.2 % من إجمالي الانتاج النباتي في حين قدرت الاهمية النسبية للقمح والشعير والذرة الشامية من أجمالي إنتاج الحبوب حوالي 41.2 %، 31.6 %، 1.0 % على الترتيب . ومتوسط الطاقة الانتاجية من الخضر حوالي 999.1 ألف طن بأهمية نسبية من إجمالي الانتاج النباتي قدرت بنحو 59.78 % حيث تعتبر هي المكون الاساسي للانتاج النباتي بالرغم من صغر المساحة المزروعة للخضراوات، أما بالنسبة لمتوسط الطاقة الانتاجية للفواكة فبلغ حوالي 384.16 ألف طن بأهمية نسبية قدرت بنحو 22.98 % من إجمالي الانتاج النباتي .

ثانياً: الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في ليبيا .

تنقسم القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتكون منها الناتج المحلي الاجمالي إلى ثلاث قطاعات رئيسية وهي : أولاً: القطاعات السلعية وتشمل كل من (الزراعة والغابات وصيد الاسماك الصناعة _ استخراج النفط المياه _ الكهرباء - البناء والتشييد) ثانياً: قطاعات الخدمات الانتاجية : تشمل كل من (التجارة والمطاعم _ النقل والتخزين والمواصلات - المال والتأمين) ثالثاً: القطاعات الخدمية و تشمل كل من (ملكية المساكن - الخدمات العامة - خدمات التعليم - خدمات الصحة - خدمات اخرى) (فراج 2014) ويتضح من الجدول رقم (2) أن القطاعات السلعية تعتبر المكون الاساسي للناتج المحلي الاجمالي بأهمية نسبية 73% خلال متوسط الفترة من 2000 - 2020 .

جدول رقم (2) : الاهمية النسبية وإجمالي الناتج المحلي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيا خلال الفترة من (2000-2020) بالمليون دينار

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	القطاعات السلعية	% للقطاعات السلعية	القطاعات الانتاجية	% للقطاعات الانتاجية	القطاعات الاجتماعية	% للقطاعات الاجتماعية
2000	3618.8	2110.4	58.3	876.5	24.2	631.9	17.5
2001	3109.4	1634.8	52.6	832.3	26.8	642.3	20.7



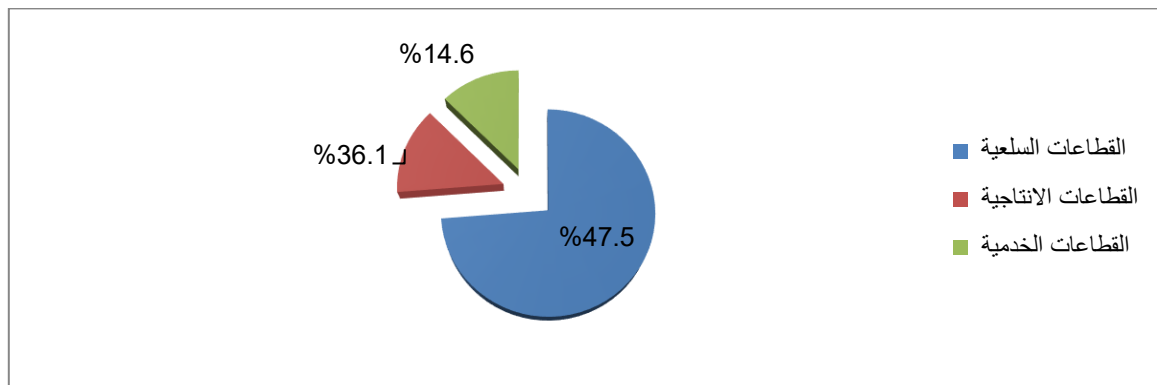
34.6	1279	21.6	798.5	43.9	1622.7	3700.2	2002
15.9	348.2	34.1	748.2	50.0	1096.4	2192.8	2003
15.9	350.9	34.1	750.9	50.0	1101.8	2203.6	2004
15.7	354.9	35.2	794.9	49.1	1109.4	2259.2	2005
15.4	357.2	36.9	857.3	47.8	1110.6	2325.1	2006
14.7	360.1	39.7	974.2	45.6	1120.3	2454.6	2007
12.1	314	41.8	1087.9	46.2	1201.9	2603.8	2008
11.7	437.8	55.9	2089.8	32.3	1207.6	3735.2	2009
14.2	404.4	43.3	1232.5	42.5	1210.9	2847.8	2010
16.7	456.9	39.0	1066.1	44.3	1212.2	2735.2	2011
19.3	549.5	38.1	1084.1	42.6	1214.2	2847.8	2012
8.2	187	38.8	887.1	53.0	1210.2	2284.3	2013
11.6	247	40.7	867.1	47.8	1018.2	2132.3	2014
16.9	346.6	33.6	690.6	49.6	1019.2	2056.4	2015
8.8	175.1	34.7	687.4	56.4	1117.9	1980.4	2016
12.5	318.8	37.9	965.9	49.6	1265.4	2550.1	2017
9.2	221.58	41.5	999.8	49.3	1186.3	2407.68	2018
12.4	289.2	38.1	890.6	49.5	1154.8	2334.6	2019



19.9	472.67	36.9	874.9	43.2	1024.5	2372.07	2020
14.6	416.4	36.1	955.07	47.5	1235.7	2607.2	المتوسط

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة. 2000- 2020 .

شكل رقم (4) الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي موزعاً على القطاعات الاقتصادية



ثالثاً : المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي الليبي :

لا شك أن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تواجهها النهضة الزراعية في ليبيا تقف في طريق التطور الزراعي وتقدمه ويمكن تلخيص تلك المشاكل فيما يلي:

1 . نقص الأيدي العاملة: يعاني القطاع الزراعي في البلاد نقصاً في القوى العاملة والمنتجة وذلك يرجع إلى انخفاض الكثافة السكانية هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى أن نزوح العاملين بالزراعة من القرى بعد العثور على النفط كان له أثر كبير على تدهور الزراعة وإنتاجها علماً أن المشتغلين في هذا القطاع القومي 70% من الأفراد الزراعيين إلا أن إجمالي الإنتاج الزراعي لا يتجاوز 25% من الدخل القومي ولذا كانت عوامل انخفاض الإنتاج الزراعي وقلة دخل المزارع وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الأسعار جميعها من أهم الأسباب التي أدت إلى هجرة الفلاحين من الأراضي الزراعية.

مما سبق نرى عدم وجود توازن ثابت بين عدد السكان والمساحة الجغرافية من جهة وزيادة الفوارق في قطاعات التركيب الاقتصادي من جهة ثانية حيث تعتبر من عوامل عرقلة التقدم الزراعي وعليه يجب وضع مخطط علمي يشجع الهجرة المعاكسة إلى الريف الزراعي والعمل على المضي في تطور مرحلة



التنمية الزراعية بعد خلق الظروف المناسبة لهذا التطور باستعمال الأسس الزراعية الحديثة وإدخال الآلات والمكائن الزراعية التي تقلل إلى حد ما حدة الاحتياج إلى الطاقة البشرية العاملة.

1. 2 — قلة المصادر المائية وسوء استغلالها: تعتبر مشكلة عدم توفر المياه وقلة مصادره من العوامل الرئيسية الفعالة في تحديد طبيعة الكيان الزراعي ومن المعلوم أن الآبار والعيون هي مصادر المياه الوحيدة في ليبيا بالإضافة إلى المياه الجوفية ومياه الوديان التي تحدها كثافة الأمطار الساقطة سنوياً كما إن سوء استغلال مصادر المياه الموجودة فعلياً أدى إلى تدهور القطاع الزراعي نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية وتداخل مياه البحر مع المياه المعدنية وارتفاع نسبة الأملاح في مياه السقي ومثالاً على ذلك تدهور منطقة زوارة في الشريط الساحلي التي تعتبر من أهم الأراضي الزراعية المنتجة بالبلاد وعليه يجب وضع الأسس الصحيحة لاستغلال الثروة المائية وتحديد السياسة العامة لاستعمالاتها في الزراعة على مستوى ليبيا. الهيئة العامة للمعلومات (2012).

3. انخفاض درجة خصوبة الأراضي وتدهور صلاحيتها وفقرها للمادة العضوية والعناصر الضرورية للأنبات.
4. نقص الفنيين الزراعيين وانخفاض مستوى كفاءة العمل المزرعي: يلعب نقص الكادر الزراعي المدرب والمتعلم وانخفاض مستوى التعليم والخبرة الفنية دوراً أساسياً في عرقلة التنمية الزراعية نتيجة لقلة الطاقة الفنية الفعالة التي تحد من الانطلاق نحو التطور الزراعي وعليه يجب تنمية وتدريب الأيدي الزراعية العاملة على استخدام الوسائل والطرق الحديثة لزيادة الإنتاج ورفع قدرته وكفاءته مع الاهتمام بمستوى المدارس الفنية المهنية لإعداد أفواج من فني الزراعة من أجل تطوير أساليب الزراعة وبث الوعي العلمي وطرق الزراعة الحديثة بين الفلاحين (الحندل 2005)

رابعاً: أهم معايير الكفاءة الاقتصادية في القطاع الزراعي الليبي

يتناول هذا الجزء من الدراسة قياس كفاءة الاستثمارات الزراعية بما يتناسب مع أهمية القطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020، حيث يعتبر قطاع الزراعة القاعدة الأساسية التي انطلقت منها معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى على مر الزمن، ألا أنه لعبت دوراً أساسياً في بناء القاعدة الصناعية للدول المتقدمة، ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة للدول النامية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة فقد إتسم ذلك القطاع بانخفاض إنتاجيته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد الاستثمار أحد الوسائل الهامة والأساسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ويتوقف نجاح سياسة التنمية الزراعية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكفاءة استخدامها، حيث يعتبر



الاستثمار أهم العوامل التي تؤدي إلى إحداث التغير البنائي للاقتصاد الوطني، كما يساهم في زيادة تشغيل العمالة وزيادة فرص العمل الجديدة (شلوف، 2010) ويمكن قياس كفاءة الاستثمار الزراعي من خلال بعض المعايير الاقتصادية، وتتضمن هذه المعايير كل من : معدل الاستثمار ، العائد على الاستثمار ، معامل التوطن ، معيار التوظيف .

معدل الاستثمار الزراعي :

يوضح حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج في قطاع الزراعة وانخفاض هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة في الاستثمار الموجهة لهذا القطاع والعكس صحيح ، ويتحقق التوزيع الأمثل للاستثمارات عند تساوي معدل الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل الاستثمار الزراعي} = \frac{\text{الاستثمار في قطاع الزراعة}}{\text{الناتج المحلي في القطاع الزراعي}} .$$

تبين من الجدول رقم (3) أن معدل الاستثمار الزراعي أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على وجود كفاءة في الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي الليبي حيث بلغ حد أدنى لعامي 2001 – 2002 بحوالي 0.09 وحد أقصى حوالي 0.35 لعام 2020 بمتوسط سنوي 0.18. خلال فترة الدراسة .

العائد على الاستثمار :

يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار في قطاع الزراعة، وبذلك فهو يمثل معكوس معدل الاستثمار، وارتفاع هذه المعيار عن الواحد الصحيح يدل على وجود كفاءة في الاستثمار ويحسب كما يلي :

العائد على الاستثمار = $\frac{\text{الناتج المحلي في القطاع الزراعي}}{\text{الاستثمار في القطاع الزراعي}} .$

يشير الجدول رقم (3) إلى أن قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار في قطاع الزراعة أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي حيث قدر العائد في فترة الدراسة بحد أدنى حوالي 2.82 عام 2020 وحد أقصى عام 2016 حوالي 8.51. بمتوسط خلال فترة الدراسة قدر بحوالي 5.9.



معامل التوطن:

يوضح معامل التوطن مدى مساهمة قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المستوى القومي وفقاً لاستثمارات هذا القطاع ويحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي} \div \text{إجمالي الاستثمارات القومية}}{\text{الناتج المحلي الزراعي} \div \text{الناتج إجمالي القومي}}$$

يبين الجدول رقم (3) مدى مساهمة قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المستوى القومي وفقاً لاستثمارات هذا القطاع حيث اتضح أن القطاع الزراعي قد تحصل على استثمارات تجاوزت قيمة الناتج المحلي المتولدة منه مما يعني عدم وجود كفاء في الاستثمار وفقاً لهذا المعيار، اذا بلغ معامل التوطن حد أدنى حوالي 10.7 عام 2002 وحد أقصى حوالي 32.4 عام 2020. بمتوسط 18.22 خلال فترة الدراسة

معامل التكتيف الرأسمالي :

يعكس معامل التكتيف الرأسمالي النسبة بين الاستثمارات الزراعية وعدد العمال الزراعية ويحسب من المعادلة التالية :

$$\text{معامل التكتيف الرأسمالي} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{عدد العمالة الزراعية}} .$$

تين من الجدول رقم (3) أن متوسط معامل التكتيف الرأسمالي في قطاع الزراعة بلغ حوالي 4.14 وهذا يعني أن قطاع الزراعة يحتاج الى استثمارات أكبر لتوليد فرص عمل وتشجيع العمل الزراعي لتحقيق النموالاقتصادي المطلوب في القطاع الزراعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .



جدول رقم (3) : معايير قياس كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة (2000/2020) .

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار	اجمالي الاستثمار القومي بالمليون دينار	الناتج المحلي الزراعي مليون دينار	اجمالي الاستثمار الزراعي بالمليون دينار	عدد العمالة الزراعية الف عامل	معامل الاستثمار	العائد على الاستثمار	معامل التوطن	معامل التكثيف الراسمالي
2000	49805.7	3618.8	1895.8	141.20	92	0.14	7.03	10.8	2.6
2001	34622.8	3109.4	1678.5	149.80	93	0.09	6.20	10.8	1.6
2002	39561.5	3700.2	1842.1	166.60	93	0.09	6.06	10.7	1.8
2003	29885.7	2192.8	1375.8	273.5	97	0.20	5.03	13.6	2.8
2004	39622.2	2203.6	1328.5	262.7	94	0.20	5.06	18.0	2.8
2005	43561.3	2259.2	1447.5	317.3	91	0.22	4.56	19.3	3.5
2006	46132.3	2325.1	1643.2	325.3	89	0.20	5.05	19.8	3.7
2007	48709.2	2454.6	1645.2	330.1	87	0.20	4.98	19.8	3.8
2008	50728.7	2603.8	1630.2	237.7	87	0.15	6.86	19.5	2.7
2009	53338.3	3735.2	1570.1	246.6	85	0.16	6.37	19.5	2.9
2010	56304.8	2847.8	1537.3	267.1	83	0.17	5.76	19.8	3.2



3.8	17.7	4.71	0.21	81	304.7	1435.5	2735.2	47540.1	2011
3.9	19.4	4.69	0.21	81	318.8	1495.8	2847.8	50592.2	2012
5.5	22.5	4.98	0.20	60	332.9	1656.3	2284.3	56952.6	2013
6.1	20.9	4.94	0.20	57	347.1	1716.2	2132.3	53493.4	2014
6.7	20.6	4.92	0.20	54	361.2	1776.5	2056.4	53033.2	2015
4.2	23.7	8.51	0.12	54	225.2	1916.2	1980.4	46952.6	2016
5.9	22.9	6.51	0.15	54	318.79	2076.5	2550.1	4833.2	2017
6.4	20.8	5.69	0.18	52	332.93	1895.8	2407.68	50192.7	2018
6.5	21.0	4.78	0.21	53	347.07	1659.7	2334.6	49102.4	2019
6.6	32.4	2.82	0.35	55	361.22	1018.3	2372.07	76854.4	2020
4.14	18.22	5.9	0.18	76	289	1621	2607.2	46753.3	المتوسط

المصدر : جمعت وحسبت ،مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة 2000 - 2021



خامساً : نصيب الاستثمار الزراعي من الاستثمارات القومية

أ - الاستثمار في القطاع الزراعي..

يعتبر الاستثمار الزراعي بصفة عامة من المكونات الأساسية للنتاج القومي والاجمالي وبالتالي فإن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في التنمية والنمو الاقتصادي ، كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمار وتتبع أهميته في كونه الركن الأساسي لزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الامن الغذائي حيث يمكن توضيح أهمية الاستثمار الزراعي في ليبيا على قدرته على تحقيق : زيادة في الدخل المزرعي، زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، زيادة في معدلات التوظيف وتحقيق فرص عمل إضافية، تأمين الغذاء وتحقيق معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي، توفير المواد الخام للصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي(حورية 2018) .

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار الزراعي الليبي فيتكون من مجموعة من الجوانب الاقتصادية والفنية تتمثل في الاتي :

1. السياسات الزراعية التي تشمل (سياسة الانتاج ، سياسة التسعير والتسويق ، سياسة التصنيع).
 2. الاراضي الصالحة للزراعة .
 3. الموارد المائية
 4. التقنية الزراعية الحديثة وإستخدامها .
 5. مؤسسات التمويل الزراعي .
 6. الخدمات المساندة للنشاط الزراعي .
- 1 - متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي الليبي :

إن القطاع الزراعي الليبي يحتاج دون غيره من القطاعات إلى بيئة إستثمارية متطورة ومتكاملة حتى تتخفض درجة المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي مقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الأخرى وذلك ضماناً للاستمرارية والنمو، وتعدد متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي حيث تكون مرتبطة ببعضها البعض لأنها لا يتوفر شكل كمي وآخر نوعي ويتمثل هذه المتطلبات في الموارد



الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والتي يتم على ضوءها إختيار موقع المشروع الملائم من بين القيادات المتاحة وتحديد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة ويأتي بعد ذلك تحديد مصادر التمويل وشروطه ثم التغير و التسويق داخليا وخارجيا(أسحيب وآخرون 2017) .

في حين أن من أهم معوقات الاستثمار الزراعي في ليبيا تشمل :

1. محدودية المياه وزيادة ملوحة التربة .
 2. ضعف الاستقرار السياسي في البلاد .
 3. إحتكار القطاع العام للأنشطة الاقتصادية .
 4. ضعف السوق المالية .
 5. عدم توفر التقاوي والبذور المحسنة وانخفاض مستوى استخدام التقنية الحديثة .
 6. قلة العمالة الزراعية الليبية وعدم توفر العمالة الزراعية الاجنبية المدربة (المقرري 2000)
- 2 - تمويل الاستثمار الزراعي في ليبيا

يعتبر اقتصاد ليبيا من الاقتصاديات النفطية النامية ويعاني من إختلالات هيكلية في مختلف قطاعاته الناجمة عن طبيعة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وأنماط إستخدامها وعدم القدرة على تنويع القاعدة الانتاجية وسيطرة وهيمنة قطاع واحد وهو قطاع النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفرض نفسه كمصدر لا بديل له لتمويل الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، غير أن هذا لتمويل والذي مصدره العوائد النفطية واقع تحت ضغوطات أسعار النفط المتقلبة في السوق الدولية الامر الذي أنعكس سلباً على تمويل مشاريع التنمية وأدى إلى وقف العمل بأسلوب الخطة الزمنية (متوسطة وطويلة الاجل) واستبداله بأسلوب (برنامج الاستثمار السنوي) وهو من أساليب التخطيط ولكنه قصير الاجل ولا يتمشى مع معظم الأنشطة الاقتصادية . والزراعة في ليبيا يمكن وصفها بأنها زراعة تقليدية ، حيث أن أنتاجية قطاع الزراعة لا تتجاوز إشباع حاجات السوق المحلي بل أن هذا السوق يكون أحيانا غير قادر على توفير تلك الاحتياجات للسوق المحلي ، فيعتمد أساسا على الاستيراد من الخارج لتغطية النقص الحاصل بها . وأن تمويل هذا النشاط لا يعتمد على المدخرات المحقق من دخلة بل يعتمد بشكل كبير على التمويل من العائدات النفطية .



ويعتبر القطاع العام من أهم مصادر تمويل الاستثمارات الزراعية وهو المصدر الرئيسي للتمويل حيث أستحوذ على 93.1 % من مخصصات الاستثمارية للزراعة ويتم هذا التمويل عن طريق قناتين هما الميزانية العامة للدولة ، المؤسسات المصرفية حيث يتم تمويل الاستثمارات الزراعية التي تختص بالبنية التحتية للقطاع الزراعي عن طريق مخصصات ميزانية التحول الواردة بالميزانية العامة ، أما فيما يخص المؤسسات المصرفية فهي مؤسسات تعود ملكيتها للقطاع العام وتعمل على تقديم التسهيلات والقروض الزراعية .

ب - تطور إجمالي الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة من 2000-2020

تتوزع الاستثمارات القومية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبحسب الأهمية النسبية للنشاط الاقتصادي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي والقطاعات الاقتصادية وهي القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والقطاعات الانتاجية وتعتبر القطاعات السلعية من أهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وذلك لأهمية الأنشطة الاقتصادية التي تتضمنها ودورها الكبير في زيادة الدخل القومي الليبي حيث قدر بنحو 73.0 % من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2000 - 2020 وبذلك نجد أن الدولة تزيد من الاستثمار الموجهة للقطاعات السلعية التي بدورها تزيد من إجمالي الناتج المحلي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة وقدرت هذه الاستثمارات بنحو 46.9 % ، وحيث أن القطاع الزراعي من أحد مكونات القطاعات السلعية والتي لها دور هام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد خصصت له استثمارات قدرت بنحو 11.1 % من إجمالي الاستثمارات القومية موزعة على الأنشطة الانتاجية والمتمثلة في النشاط النباتي والحيواني والسكني تطور إجمالي الاستثمارات القومية والاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية.



جدول رقم (4) : تطور الاستثمار القومي والاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة

2000-2020 مليون دينار

الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي من الاستثمارات القومية	الاستثمار الزراعي بالمليون دينار	الاستثمار القومي بالمليون دينار	السنوات
%	بالأسعار الجارية	بالأسعار الجارية	
3.9	141.20	3618.8	2000
4.8	149.80	3109.4	2001
4.5	166.60	3700.2	2002
12.5	273.5	2192.8	2003
11.9	262.7	2203.6	2004
14.0	317.3	2259.2	2005
14.0	325.3	2325.1	2006
13.4	330.1	2454.6	2007
9.1	237.7	2603.8	2008
6.6	246.6	3735.2	2009
9.4	267.1	2847.8	2010
11.1	304.7	2735.2	2011
11.2	318.8	2847.8	2012
14.6	332.9	2284.3	2013
16.3	347.1	2132.3	2014
17.6	361.2	2056.4	2015
11.4	225.2	1980.4	2016
12.5	318.79	2550.1	2017

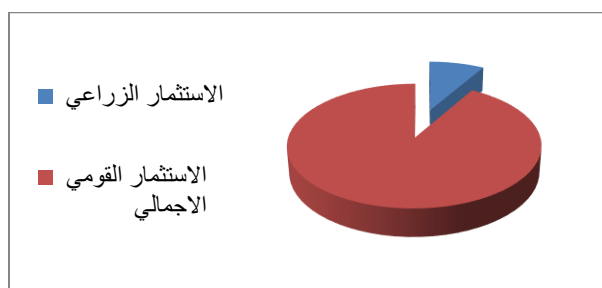


13.8	332.93	2407.68	2018
14.9	347.07	2334.6	2019
15.2	361.22	2372.07	2020
11.1	289	2607.2	المتوسط

المصدر: : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والاحصاء، مرجع سبق ذكره.

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن إجمالي الاستثمارات القومية بالأسعار الجارية كانت في تذبذب بين الزيادة والنقصان حيث بلغت حد أقصى حوالي 3735.2 مليون دينار عام 2009 وحدث أدنى عام 2016 قدر بحوالي 1980 مليون دينار بمتوسط سنوي حوالي 2607.2 مليون دينار خلال فترة الدراسة. في حين تبين من تطور الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية المبينة بالجدول رقم (4) أن الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية كانت في تذبذب بين الزيادة والنقصان حيث بلغت أقصاها عام 2015 حوالي 361.2 مليون دينار وحدث أدنى حوالي 141.20 مليون دينار عام 2000 بمتوسط 289.9 مليون دينار تمثل حوالي 11.1% من إجمالي الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (5) الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي بالنسبة لأجمالي الاستثمارات القومية



ومن خلال النتائج الدراسة والنتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات السابقة نوصي بالاتي:

1. العمل على زيادة مقدرات الاستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الزراعي حتى يتمكن من تحقيق أعلى كفاءة ممكن وذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة استغلال الامثل



2. زيادة الاستثمارات الزراعية بالقدر والكفاءة بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية الزراعية في القطاع الزراعي الليبي مع المحافظة على توزيع تلك الاستثمارات على المجالات المختلفة في المجال الزراعي لتحقيق النمو المتوازن لتلك المجالات وعدم تركيزها في أنشطة معينة
3. تسهيل منح القروض الزراعية من خلال المصارف الزراعية وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض الزراعي وإتباع سياسة نقدية من شأنها تخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية لما له من تأثير على زيادة الاستثمار الزراعي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الزراعي ومنا زيادة الناتج المحلي الاجمالي .
4. تشجيع إقامة المشاريع الزراعية وتمويلها وذلك في مجال الانتاج الحيواني والنباتي لما لهما من تأثير واضح على الانتاج الزراعي وذلك بهدف رفع من نسب التوظيف وكذلك زيادة المردود الاقتصادي من الانتاج الزراعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .
5. خلق الثقة بين مؤسسات الدولة والمستثمرين المحليين والاجانب على حد سوا وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الزراعي وتحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر جذباً ومحفزاً للاستثمارات الاجنبية والمحلية .



المراجع

- 1- أحيدة زهرة صالح ، بوزهرة حسنية عبد الله ، حورية سليمة المهدي حورية (2021) " دراسة كفاءة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2000-2015 " ، العدد 8 ، مجلة البيان العلمية ، يناير ، سرت .
- 2- اسحيب خيرية عبدالحميد ، بوعروشة مسعودة عبدالرحيم (2017)" تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي الليبي والناتج المحلي الزراعي للفترة 1963-2010" المجلة الليبية العالمية، المرق ، منشورات جامعة بنغازي، المجلد 22 العدد 22، ليبيا.
- 3- حورية سليمة المهدي عبد القادر ، (2018) تأثير الإستثمار الزراعي على الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي الليبي، رسالة دكتوراة ، جامعة الاسكندرية ، مصر .
- 4- خليفة ربيعة خالد ، (2019) "دراسة اقتصادية لبعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا خلال الفترة 2011-1990 " ليبيا ، مجلة البحوث الاكاديمية ، مجلد 13. ليبيا .
- 5- السائح عماد (2004) " واقع الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الليبي " ، ندوة تشجيع الاستثمار المحلي في ليبيا الامكانات والاهداف ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، طرابلس ، ليبيا .
- 6- عبد القوي عبد الكريم السيد ، بسيوني جابر أحمد (2013) " التنمية الزراعية وعلاقتها بالناتج المحلي الزراعي في ليبيا " ، مجلة البحوث الزراعية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثاني ، كفر الشيخ ،
- 7- فراج أحمد محمد ، لعيرج عوض بالقاسم ، (2014) "الاثار الاقتصادية لبعض مؤشرات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي الليبي" ، بنغازي ، ليبيا، مؤتمر الاقتصاد الليبي .
- 8- مجلس التخطيط العام (2021) "إدارة الخطط والبرامج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية " ، أعداد متفرقة ، طرابلس ، ليبيا .
- 9- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة 2000-2021.
- 10- المقري عامر الفيتوري ، ابو حولية عبد السلام (2000) " الاستثمار الزراعي في الوطن العربي الامكانات والمعوقات " ، المؤتمر الفني الدوري السادس عشر للاتحاد التكامل الزراعي في ظل إقامة التجارة العربية الكبرى .
- 11- الهيئة العامة للمعلومات (2012). أطلس النتائج النهائية للتعداد الزراعي طرابلس ليبيا .
- 12- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2010) " تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا" . طرابلس . ليبيا .